

غموض المشهد السياسي

> اقترب مسار الأزمة السياسية في اليمن من الوصول الى مشارف النهاية وهي نهاية تشبه مشهد الطائر المذبوح الذي يرقص ليس فرحاً بالموت ولكن هروباً منه.

لقد عمدت أحزاب اللقاء المشترك طوال خمسة أشهر من عمر الأزمة الطاحنة الى ممارسة التضليل والسعي الحثيث الى مربع الاخضاع المعنوي، ولم تتورع عن نهج أساليب العنف المعنوي والرمزي، وهو الأمر الذي قادها الى الاشتغال على تقنيات الحرب، ولذلك فقد حاصرت نفسها وفق منطق الحرب في ثلاث محددات هي:

عبدالرحمن مراد



«الحصبة» التي قادها الجناح القبلي في التجمع اليمني للإصلاح قافراً من خلالها على خيارات «السلمية» ورأساً صورة بشعة من النهب والتدمير والفيد والغنائم، الأمر الذي عزز الهوة بين الوعي المدني لأبناء عدن والوعي البدوي الصحراوي لمشعلي حرب الحصبة، أما البعد الأهم في موضوع الحركة الجنوبية هو قولها بدع كمل حركات الاحتجاجات المسلحة والمواجهات العنيفة حتى يخرج المنتصر

المجلس الانتقالي وايضاً في الانكفاء على الطائفة وأشغال فتيل الفتاوى والدعوة وحل الحزب الحاكم ومصادرة فرض عين وهو الأمر الذي يباعد الهوة بين الفرقاء ويجعل الأيديولوجيا في حاجة جدلية الى إعادة الاعتبار لنفسها بعد أن قالوا بسقوطها، وتلك الحاجة الجدلية تشكل البداية أو المؤشر الاولي لإعادة الفرز الذي تلوح معالمه من خلال سفر الدكتور ياسين سعيد نعمان الى لندن وتسريبات الحوار

المجلس الانتقالي وايضاً في الانكفاء على الطائفة وأشغال فتيل الفتاوى والدعوة وحل الحزب الحاكم ومصادرة فرض عين وهو الأمر الذي يباعد الهوة بين الفرقاء ويجعل الأيديولوجيا في حاجة جدلية الى إعادة الاعتبار لنفسها بعد أن قالوا بسقوطها، وتلك الحاجة الجدلية تشكل البداية أو المؤشر الاولي لإعادة الفرز الذي تلوح معالمه من خلال سفر الدكتور ياسين سعيد نعمان الى لندن وتسريبات الحوار

المجلس الانتقالي وايضاً في الانكفاء على الطائفة وأشغال فتيل الفتاوى والدعوة وحل الحزب الحاكم ومصادرة فرض عين وهو الأمر الذي يباعد الهوة بين الفرقاء ويجعل الأيديولوجيا في حاجة جدلية الى إعادة الاعتبار لنفسها بعد أن قالوا بسقوطها، وتلك الحاجة الجدلية تشكل البداية أو المؤشر الاولي لإعادة الفرز الذي تلوح معالمه من خلال سفر الدكتور ياسين سعيد نعمان الى لندن وتسريبات الحوار

- المحمد الأول: إما الاستسلام والاعتراف بالهزيمة والإذعان لشروط واملاءات الخصم والشعور بعدم القدرة على المقاومة، وهي بذلك تضع نفسها موضع المشكك في القدرة الذاتية والطاقة الكامنة في العمق النفسي للأنبا، ولذلك قد تنصرف عن التفكير وتكتفي بالإنهيار والدهشة من المنتصر وقد تلتبس الحلول عنده لكل اشكال ومظاهر الأزمة التي خلفتها هي ذاتها. - والمحمد الثاني: أن تعيش حالة انكفائية الى البنى التقليدية ومن خلالها تنظم مقاومة مسلحة غير متكافئة كما حدث في حالة المنكفي على القبيلة في جرب «الحصبة»، وهنأ رأينا خطاباً مقاوماً يضخم ويعظم من القدرات، ولذلك سقط صريع نرجسية قاتلة، تلك النرجسية منعت من النقد والمراجعة والاستفادة من اسباب قوة الخصم، وفي مرحلة متأخرة من تلك الحرب رأينا انسحاباً من الزمن المعاصر والمعاصر وانكفاء في شكل احتجاجي سلبي الى الذاكرة الموروثة التي استحصرت أزمة ربما كان أقربها زمن حرب صيف ٩٤م، ومن خلال مرجعيتها الماضية التي تحدد وعيها بالعالم جددت منظومة الفتاوى وقد تجاهلت الفجوة الكبيرة الفاصلة بين المعرفة الانسانية المعاصرة وبين رصيدها الفكري التقليدي.

- والمحمد الثالث: هو التكيف مع حقائق الهزيمة تكيفاً إيجابياً بحيث يتحاشى دائرة الاستسلام أو دائرة الانجرار الى الانتحار ويتمكن من تنظيم مقاومة مدنية حتى يستنهض عناصر القوة في الذات من أجل توظيفها في معركة تصحيح حالة الضعف التي قادته الى الهزيمة عن طريق النقد وإعادة البناء وقرأة عوامل التفوق القيمي للخصم والاسباب التي صنعت انتصاره، وهو بذلك يفتح باب التناقص بحيث يستفيد من تجارب وثقافات الأخر على قاعدة الوثوق بالأنبا وبقدرةها وضديتها وعطائتها.

سقوط الزندانى
وفي النتيجة يمكننا الحديث عن ثلاث حالات من الشعور هي الشعور بالدونية وهذا الشعور كان الدافع التعويضي له هو اشتغال المعارضة على نسب الرئيس وقولها بانتفاء انتمائه الى بيت الأحمر، وانتماها الى قبيلة «عفاش» وكذا الانتقاص من قيمته ورمزيته وتاريخه، ومحاولة قتله واغتياله في مسجد النهدين والتشفي بذلك وتبادل بلوتوث مديج يعزز ذلك الشعور بالموت والفناء والتشفي تعويضاً عن حالة التخوف القيمي والاخلاقي التي أدار الرئيس بها الأزمة في مقابل ما شهدته المجتمع اليمني من سقوط قيمي وأخلاقي في الساحات وفي تصريحات الاعلامي المعارض وفي تصريحات الرموز السياسية، وذلك السقوط يتنافى والبعد القيمي والاخلاقي لعموم الشعب اليمني الذي قابل فتوى الشيخ عبدالمجيد الزندانى بسقوط الشرعية بذات القيمة التي هدفت إليها، بل رأى فيها قصيدة رثاء مصلوة لخطاب ديني فقد تأثيره بعد أن أصبح تدليسا ومكراً وخداعاً، وقد وضع القاضي العمراني آخر مسمار في نعش ذلك الخطاب الذي تجاوز البعد الاخلاقي كجوهر ديني إسلامي.

فشل التخلص من النظام
والشعور الثاني هو الشعور بالخوف الدائم وحسب مصطلح علماء النفس

الجناح القبلي في الإصلاح فضل خيار الحرب والتصفية الجسدية

تجاوز لمرارة هزيمته للذات.

الإصلاح في معركة الحصبة

والشعور الثالث هو الشعور بالندية وهو شعور إيجابي حيث يقود الذات من دوائرها المنغلقة الى حالة الانفتاح والتفاعل والممانعة الايجابية التي لا تلغي الأخر بل تعترف بوجوده وتقرأ تجربته وتستفيد من تراكمه المعرفي حتى تخلق ذاتاً فاعلة ومتطورة بعيداً عن عثرات الهزائم المتكررة في الفعل العام الاجتماعي والثقافي والسياسي، ومؤشرات ذلك في يقظة الأيديولوجيا بعد القول بسقوطها إبان الفعل الاحتجاجي والعاطفة الثورية، وتمثل ذلك في رفض الانكفاء على القبيلة، ومبررات الممانعة في تشكيل

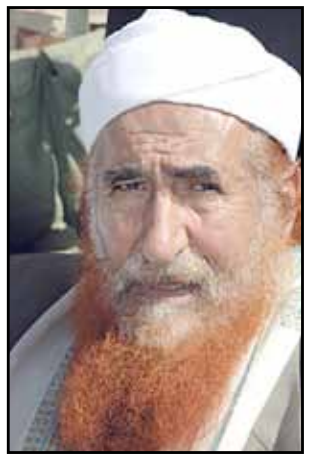
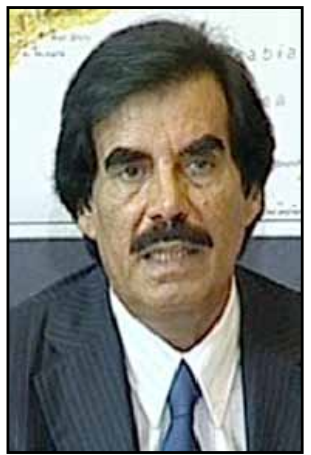
مع الدكتور عبدالكريم الارياني بعد أن فقد الإصلاح قدرة السيطرة على أجنحته المتصارعة فيما بينها وخروج فضيله القبلي الى خيار الحرب في حي «الحصبة» وبتصنيف وتصفيح التصفية الجسدية بدلاً من المقاومة المدنية والخيار السلمى، وكذلك خروج جناحه المتشدد الى خيار الفتاوى التي كانت عاملاً مهماً في إشعال حرب صيف ٩٤م وما يحمله ذلك البعد من تشوّه وألم بالغ لأصحاب الأيديولوجيا ومن خوف وتضاد وعوامل صراع مستقبلية لن تكون بالطبع في مصلحة الأيديولوجيا التي ماتزال تناضل من أجل خلق مناخات ملائمة لنموها وترعرعها في بيئة كالبينة اليمنية الأكثر استغراقاً في التسليحية.

اليسار.. والعنف بتعز

وفي السياق نجد اليسار القومي يعيش مشاعر النكسة الحزيرية من جديد بعد سماعه من السفير الأمريكي لموقف بلاده من الفعل الثوري وانتقال السلطة وقد كان صادماً طبعاً، ولعل ذلك لن يتركه إلا أكثر تشظياً وانكساراً ولن يبشّر المستقبل له الا غروباً مستمراً، وما إظهاره للسلاح في تعز إلا مقاومة يائسة لعوامل الفناء والتدرج. والحديث عن إسقاط المحافظات كرهان ثوري لم يكن الا وهماً بالغ المشترك وأولاد الأحمر وقناة «سهيل» في الاستغراق فيه، فقد عجز اليسار القومي عن إسقاط تعز وعجز المتطرفون عن إسقاط أبين ولم يستطعوا الدول في تحالف مع الحوثية في الجوف،

للحركة الوطنية الجنوبية، وقد أصاب ذلك حركة الاحتجاجات الشعبية بمقتل وقصمت ظهر اللقاء المشترك الذي مارس التضليل والإخضاع المعنوي والرمزي ضد النظام سعياً لإسقاطه. وفي ظني أننا خلقنا من موضوع الوحدة قداسة مفرطة وتلك القداسة لا أظنها على توافق وانسجام مع المسار التاريخي لليمن، لأن توحده في إطار التاريخ الإسلامي لم يكن الا جزئياً وفي فترات حضارية متباعدة، وخروج الوحدة من دائرة العاطفة الى دائرة العقل يجعلنا أكثر حرصاً على بقائها، وتصحيح مسارها على قاعدة المواطنة المتساوية والحقوق العادلة، والمصالحة الوطنية الشاملة وعودة المبعدين، والأهم من كل ذلك تصحيح تصورنا

إذ لا معنى سياسي أو أخلاقي أو قيمي لمطس حقائق التاريخ، ذلك أن التعامل مع تلك الحقائق بموضوعية بعيداً عن الانحياز للمجتمع بتفعيل قيم الحق والعدل والسلام. ومن النتائج التي يمكن الوقوف عندها هي بزوغ المشاريع الصغيرة وتوسعها من بين غيوم الأزمات والجروب، ولعل ذلك تركت حرب صعدة ظلالاً اتسع تحت مناخاتها سقف المطالب لحركة الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية من خيار تصحيح المسار الى خيارات متصاعدة آخرها المطالبة «بفك الارتباط» المحطة الأخيرة التي قد تلتقي عندها نتائج الأزمة السياسية وخياراتها، حيث أعلنت حركة «شباب ١٦ فبراير» تنبئها لفك الارتباط وهذا الإعلان لم يكن الا من نتائج حرب



المتشددون تبينوا خيار الفتوى لتأجيج الحرب

منها ضعيفاً كون ذلك يسهل عليها عملية استعادة الدولة كما تزعم، وهذا البعد يمكن الوقوف عنده بقدر عال من التدبر والقراءة الواعية لمفردات الواقع ومعطياته العامة، إذ ثمة مؤشرات تقول إن هناك أطرافاً إقليمية ودولية تعمل جاهدة على تمزيق اليمن وتحويله الى كيانات ودويلات متصارعة، ومثلما يحلم البيض بالهوية الحضرمية ودولة حضرموت ثمة أطراف أخرى في الشمال أو في الجنوب يبحثون عن هوياتهم بين ركاب التاريخ وشظاياه المتناثرة.. وفي ظني أن «الفتاوى» التي بدأت تنتشر في الأونة الأخيرة وتحمّل بالخلافة الاسلامية لن تصحو من غفوتها الا على وطن مزق وأمة متناحرة فيما بينها. ومن كل ذلك نخلص الى القول إننا

أمام اعتبار مرحلة جديدة لا بد فيها من الخروج من دائرة التعسف الذي مورس على عقولنا ومشاعرنا طوال عقدين من الزمان مما جعل تصورنا عن الدولة ليس أكثر من هيمنة سياسية ومجموعة رموز تخضع لها باعتبارها هي الدولة ذاتها. فنحن حتى اللحظة لا نملك تصوراً ذهنياً يفصل بين رمزية شرطي المرور ورمزية جهاز المخابرات والوزير والرئيس والحزب والدولة.. ما يزال نعيش تداخلاً بين مفهوم السلطة والدولة هذا التداخل أحدث التباساً في المفهوم جعلنا لا نميز بين الدولة والسلطة، وايضاً جعلنا لا نعي ونترك أهمية التحول الذي لا بد له أن يحدث خلال أو بعد الانتقال الى الحياة الديمقراطية واحدة في مفهوم السلطة داخل الدولة وخارجها والتوزيع الجديد الذي يجب أن يحدث أو حدث لمرآكزها وما له من مردودات ايجابية كبيرة على الحياة المدنية المعاصرة. وموضوع الالتباس قاد الكثيرين الى مواقف خاطئة وسيقتودهم الى معاناة واستهلاك وقت وجهد لن يسهم الا في عرقلة بناء اليمن الجديد. وبعيداً عن المبالغات والأوهام التي قد يجلبها الإفراط في التفاؤل أو التظنير لواقع اجتماعي وسياسي معقد. دعونا نشبع ثقافة جديدة ومفاهيم محددة وواعية وذلك من خلال تقرب النظرية السياسية وتبسيط مفاهيمها. ويمكننا القول ان السلطة في النظام الديمقراطي لها شكلان الأول داخل الدولة والأخر خارجها، فالسلطة داخل الدولة هي للقانون.

وسلطة القانون في الدولة وفقاً لفقهاء علم السياسة- تتوزع على ثلاث هيئات هي القضائية، التنفيذية، التشريعية، وذلك يعني حدوث مواجهات واحتكاكات بين السلطات الثلاث أي أن الدولة ستحد الدولة ومثل ذلك يشكل عنصراً مهماً وأساسياً للمواطنين، ولعل الأكثر أهمية هو أن السلطة النفوذ، في النظام الديمقراطي لن يكون حكراً على الدولة ومؤسساتها فقط بل يعاد توزيعها بالطريقة التي تديم التوازن بين المجتمع الرسمي أي مجتمع الدولة والنقابات والمراجع الدينية والجامعات والنازك وكل ما يتفرع من ذلك من مراكز سياسية واقتصادية وثقافية، وكما يقول - فقهاء علم السياسة- ان ذلك هو الشكل الثاني للسلطة حيث لا يحق لأجهزة الدولة التدخل في شؤون ومؤسسات المجتمع التي ستملك حرية يكفلها القانون وسلطة أهلية ذات وجهين الاول ينطوي على مكانة اجتماعية ومصالح مادية ومعنوية كبيرة، والثاني ينطوي على دور سياسي مؤثر في توجهات البلد عموماً ليس اقله الدور في العملية الانتخابية. ويتحدد مفهوم السلطة والدولة وإدراك الفرق بينهما، وإمكانية توزيع السلطة في الزمن الجديد يتوجب تكريس مفاهيم جديدة تضع حقائق الواقع في المقام الاول وتأخذ فكرة المستقبل واستحقاقات الأجيال المقبلة وتطوير الثقافة باعتبارها من العوامل الاساسية في نسج ومقومات النظام الديمقراطي والوعي المدني.

إذ تلك ملامح المشهد السياسي اليمني كما رسمها واقعتها في أذهاننا وملامح قادمة لما نتخيله.. ونسال الله أن يلهم قادة العمل السياسي طرق ووسائل التطوير والنماء وأن يجنب الوطن التمزق والشتات.

البيان رقم واحد.. بين



مكتوب على الشعب اليمني وهذا الجيل النعيس ان يرى وطن الإيمان والحكمة والعقل والرشد والاخوة ينقلب الى مجرد رقم يتكرر في وسائل الإعلام المحلية والأجنبية.. رقم يسجل الكوارث والقتل والاحتراب والكذب والادعاء والزيّف.. تلك الجرائم المتكررة والتي تستنزف الأمة اليمنية تأتي من قبل مكونات وأشخاص ظنناهم عبثاً وغباء حامية للأمة ومرجعية لكل أبناء اليمن وذكرنا زوراً وبهتاناً بأنهم علماء ينطقون ويوقعون عن الله ويشهدون باسمه في الأرض.

فائز سالم

البيان رقم واحد في اليمن لا يدعو الى الإصلاح وحسن القضاء واجتماع الكلمة ونبذ الفرقة وتوحيد الصف والرجوع الى كتاب الله وسنة رسوله والوقوف مع الحق وإدانة الباطل ورفضه.. ذاكرة اليمنى تنزلزل إذا ذكرت ذلك البيان المشؤوم الذي خرج به علي مسن الأحمر ومجموعة من إبطال هوليود في منظر سينمائي يختزل خلفيات ثقافة راعي البقر الأمريكي الذي يعكس الحقائق ويصور الظالم مظلوماً والفاسد بطلاً ويحكم على الانقلابيين بأنهم الشرعيون ويمثلون الشرعية الثورية.. النسخة الأولى من البيان رقم واحد العسكري تشهد على العبث والسطط الذي يرسم حالة اليمنيين ويضع حياتهم المقيمة والذي يعكر تاريخهم ونضالهم الشريف والثوري منذ ثورتي سبتمبر وأكتوبر.

العلماء.. وثانياً من أين لهم ان الرئيس عاجز عن ادارة البلاد، هل من الامام الذي بشرهم بان الرئيس قتل في جعة الغدر والخيانة؟! - وفيه: « طالب علماء اليمن رئيس الجمهورية بالتنحي عن السلطة بعد ان أصبح عاجزاً عن إدارة البلاد وتسليمها درءاً للمفاسد وحقناً للدماء وانقاذاً للبلاد من الدخول في فوضى عارمة وحفاظاً عليها من المخاطر.. يجب ان يطالبوا المعارضة الالتزام بالدستور والقانون والاحتكام الى الاعراف الدستورية والشرعية والدينية وترك الخروج على الحاكم، فهذا بيان سياسي اصلاحي! - وجاء في البيان بأنه: « وقع عليه ١١٠ من أشهر علماء اليمن بينهم القاضي محمد إسماعيل العمراني « وهذا كذب وزور وبهتان وادعاء، حتى أنهم بعد ذلك زعموا ان القاضي كان مريضاً وأنه قد طلب بسحب بيانه. - وفيه « إن مطروبا يدعو اليوم لانتقال السلطة الى اليمن، باعتبار ذلك مطلباً شعبياً أيدته الإحداء العالمى لعلماء المسلمين وجهات إقليمية ودولية.. هذا يعني أن العلماء مع الثورة الشعبية فهم احد طرفي النزاع والصراع فتسقط شهادتهم وفق القاعدة الفقهية والقانونية، فما بالك بقواهم، علماً بأن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الذي يرأسه القرظاوي معروف انتمائه الاخواني وحقد هو وقناة الجزيرة وقطر على الرئيس اليمني معروف.. فهل هذا منطق مقبول يا علماء اليمن؟! - وقد دخلت البلاد وضعا دستورياً جديداً تولى فيها نائب الرئيس «عبد ربه منصور هادي» مهام الرئيس كاملة وفقاً للمادة (١١٦) من الدستور والذي أصبح بموجبه رئيساً للجمهورية بالنسبة» فهل هم يحكمون في فتاواه الى الدستور أم للشرع والقانون، أم ان الأمر هوى ومراوغة، فمرة يحكمون الشرع كما يقولون وأخرى يقفزون الى الدستور والقانون؟! - وفيه مطالبة نائب الرئيس بتشكيل حكومة مع الأحزاب المعارضة وإجراء انتخابات مبكرة.. ولم يتحدثوا عن دم الرئيس اليمني بكلمة واحدة!.